بداية عهد جديد في العلاقات العراقية- الامريكية

العراقيون ممتنون لتضحيات الولايات المتحدة ويسعون الى شراكة اقتصادية معها

صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع خلال الأسبوع الماضي على قرار رفع العقوبات الدولية التجارية والمالية المفروضة على العراق منذ غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ ان خروج العراق من طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتقدم الكبير الذي أحرزه في علاقته مع الكويت يعد إنجازاً كبيراً وأحد التطورات العديدة الأخيرة التي نحتفل بها نحن العراقيون.

وبالرغم من أن معظم الأمريكيين قد يعتقدون ان العراقيين سئموا من الولايات المتحدة لكنهم في حقيقة الامر يقدرون ما قامت به ويتطلعون الى مشاركة اكبر منها، ليس بالمزيد من التضحيات بل شراكة اوسع في المجالات الدبلوماسية والسياسية والتجارية والاستثمارية.

ان الخطوة المقبلة هي ان يقوم كل من العراق والولايات المتحدة بتنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي تم توقيعها قبل انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١ والتي تحدد مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية بين البلدين وعلى الامريكيين عدم النظر الى الاتفاقية كوسيلة لخروجهم من العراق وانما كأساس لشراكة طويلة الأمد مع شعب وحكومة العراق .

واتسمت عملية تنفيذ الاتفاقية بالبطء في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الاوسط تغيرات كبيرة، وبالرغم من استمرار التنسيق الامني من خلال المبيعات العسكرية وبرامج التمويل الا ان الاسراع بتسليم المبيعات المتفق عليها والمشاركة الاستخبارية الافضل وتعزيز التعاون في مكافحة الارهاب والتدريب هي أمور اساسية في معركة العراق ضد الارهاب وهذا يعتبر من مصلحة الامن الوطني للولايات المتحدة، كما ان تنفيذ الاتفاقية يجب ان لا يرتبط بقضايا اقليمية مثل الصراع الدائر في سوريا .

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية الإطار الاستراتيجي لا بد لنا من البناء على ما تم في السنوات العشر الماضية، فبعد مضي عقود من الديكتاتورية والحروب المدمرة والعقوبات الاقتصادية وتشريد أكثر من مليون عراقي ومقتل عشرات الآلاف، بدأ العراق ببناء نظام ديمقراطي تعددي الأعراق والأحزاب وضمن إطار سيادة القانون.

ورغم صعوبة الامر الا ان العراقيين يحرزون التقدم وقد إتفقت الأحزاب السياسية على ان تكون الانتخابات وسيلة لتقاسم السلطة والتداول السلمي لها، وهذا ما اكدته انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة والتي اثبتت ان العراقيين يعملون على تطوير ثقافة ديمقراطية لم تتوفر في الكثير من دول الجوار حتى الان، ومن الجدير بالذكر ان موجة العنف الراهنة في العراق سببها الاساسي هو الارهاب وليس حرب اهلية .

وبينما يأخذ العراق مكانه كشريك فان بامكان الامريكيون تقديم الدعم في المجالات السياسية والدبلوماسية والامنية بالاضافة الى المعرفة التقنية ورأس المال الاستثماري.

فعلى الصعيد السياسي بامكان الولايات المتحدة لعب دور الوسيط المحايد بين مختلف المكونات العراقية. ولقد اثبت الامريكيون انهم شركاء من خلال التزامهم بقضايا العراق وان مشاركتهم لاتعد تهديدا لسيادتنا أو لمصالحنا الوطنية.

اما على الصعيد الدبلوماسي فقد عاد العراق الى المجتمع الدولي بعد خروجه من طائلة احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وقام بعمل مهم مع صندوق النقد والبنك الدوليين بالاضافة الى جامعة الدول العربية. وبامكان العراق والولايات المتحدة التعاون في مواجهة التحديات الإقليمية في المستقبل.

ويتجه العراق الان نحو تشجيع اقتصاد السوق للاستثمار الأجنبي وبامكان الأمريكيين توفير مايحتاج اليه العراق من الخبرة في مجال تقنيات الطاقة والهندسة والتصميم والبناء والمال. وبهذا فإن العراق يقدم فرص استثمار هائلة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والرعاية الصحية والتعليم ومعالجة المياه والطرق والجسور وغيرها.

وقد إزداد إنتاج النفط بنسبة ٥٠% منذ عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن ينمو اقتصادنا بنسبة ٩.٤% على الأقل سنويا حتى عام ٢٠١٦. ويتوقع العراق أن يزداد انتاجه من النفط بمقدار ٤.٥مليون برميل يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وأن يصل الى تسعة ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠، ويخطط العراق لاستثمار العائدات النفطية في مجالات التعليم ومشاريع التنمية المهمة بما في ذلك تأهيل منظومة الطاقة الكهربائية وإعادة بناء نظام النقل .

وعلاوة على ذلك فان العراق بصدد شراء ماقيمته أكثر من ١٠ مليارات دولار من المعدات العسكرية ويحرص على شراء هذه المعدات من الولايات المتحدة وان شراء (٣٠) طائرة بوينغ لشركة الطيران الوطنية العراقية دليل على امكانية ان يكون العراق سوقاً للسلع والخدمات الأمريكية.

وسيظل العراقيون يحملون مشاعر الامتنان للاميريكيين لما بذلوه من تضحيات معهم للاطاحة بنظام صدام الوحشي والمستبد، ونتطلع الان للعمل سوية من أجل بناء نظام ديمقراطي ومزدهر في العراق وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين .

لقمان عبد الرحيم الفيلي سفير جمهورية العراق لدى الولايات المتحدة الامريكية.